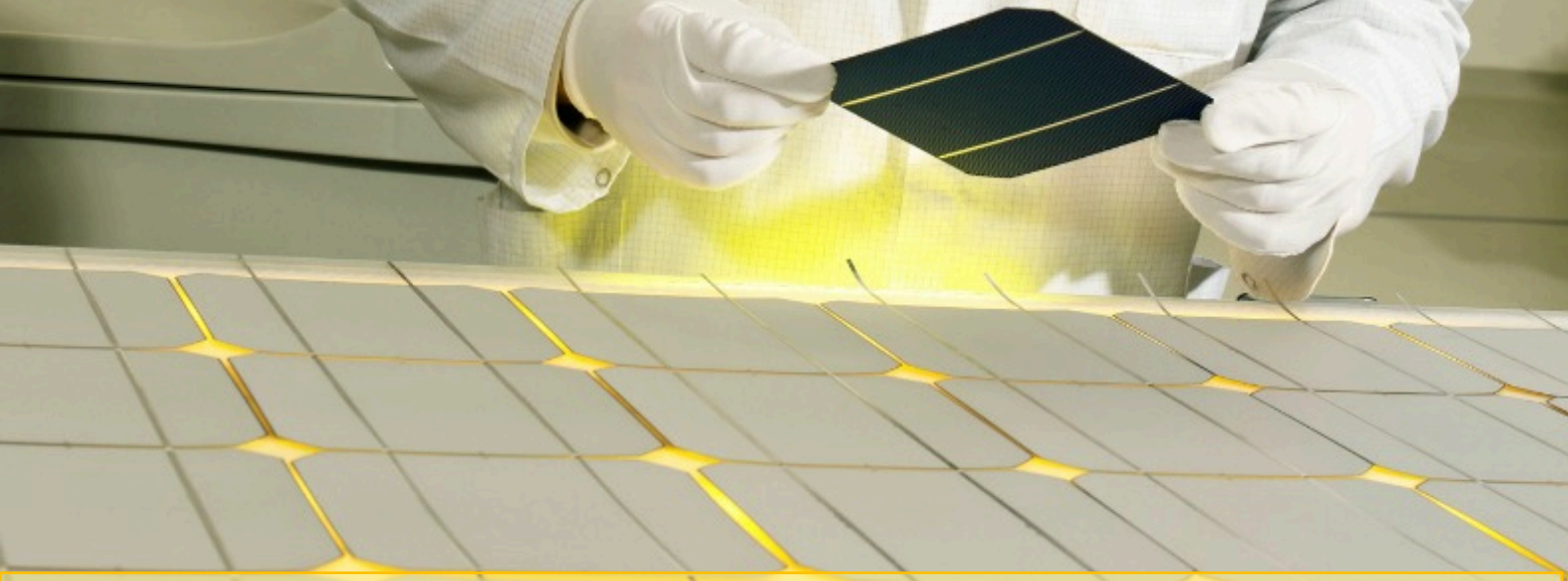

النشرة الدورية

للاتحاد العربي للصناعات الهندسية

العدد رقم ٦ / مايو-أيار ٢٠٢٤

داخل العدد

- مقابلة مع السيدة بهية عواشرية
- القائِد المُلهِم
- الطاقة المتجددة في الأردن
- الصافي الصفري Net Zero
- الروابط Associations وتأثيرها على السياسات العامة

المقر المؤقت للأمانة العامة: هاتف: ٠٠١٦٤٦٤٣٠٠١(٩٦٢+) – فاكس: ٦٤٦٤٧٨٥٢ (٩٦٢+) بريد الكتروني: nhusamy@yahoo.com

بتنظيم من

غرفة صناعة عمّان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

البوابة الذهبية للمعارض
Golden Gate Exhibitions

برعاية

الاتحاد العربي للصناعات الهندسية
Arab Federation for engineering industries

ورشة عمل

" تقنيات حديثة لتطوير الصناعة "

ضمن برنامج محاضرات المعرض الدولي التاسع عشر للآلات والمعدات الكهروميكانيكية

JIMEX 2024

الأربعاء 2024/6/5
الساعة 5:00 – 7:00 مساء
مكة مول / البوابة (3) - قاعة المركز الأردني للمعارض والمؤتمرات الدولية

الأجنـــدة

الوقت	البند
05.00 — 05.05	**الإفتتـــاح**
05.05 — 05.25	**التطبيقات الصناعية لإنترنت الأشياء (IOT)** المتحدث : م.عبدالرحمن الزريقي - مركز الإبتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة
05.25 — 05.40	**تطبيقات الذكاء الاصطناعي** المتحدث: م. لينا الحشكي- غرفة صناعة عمان
05.40 — 06.00	**تصميم وتصنيع المكونات والقطع لسلاسل الإمداد والصناعات التجميعية** **المتحدث**: م. محمد مصطفى - شركة المجتمع العلمي الأردني للبحث والتطوير والتصميم الصناعي
06.00 — 06.30	**جلسة حوارية** منسق الجلسة: م. فضل اللبدي- غرفة صناعة عمان
06.30 — 07.00	**استراحة قهوة والتواصل بين المشاركين**

الفهرس:

كلمة افتتاحية	1
مقابلة مع السيدة بهية عواشرية: التضافر هو البداية	2
القائد المُلهِم	5
الطاقة الشمسية في الأردن	6
الصافي الصفري Net Zero	8
الروابط Associations وتأثيرها على السياسات العامة	12

التضافر هو البداية

مقابلة مع

السيدة بهية عواشرية

بهية عواشرية، سيدة أعمال جزائرية مواليد ١٩٨٠ من مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، أم لطفلة.

أعمل منذ سنة ٢٠٠٨ في مجال التحويل الصناعي للورق، وتحديداً في مجال الطباعة الصناعية كتغليفات المنتجات الصيدلانية والغذائية ومختلف مواد التعبئة الورقية.

تميزنا في هذا المجال كوننا نقدم مرافقة للكثير من المصنعين الجزائريين -خاصة مجال الصناعة الصيدلانية- وذلك من خلال تزويدهم بمنتوج يرقى إلى ما تسعى إليه تطلعات الشركات الكبرى في مجال التغليف معتمدين على خبرة سنوات في هذا المجال وعلى تكنولوجيات جدّ متطورة في عالم الطباعة، إضافة إلى صناعة المناديل الورقية ورول المطبخ.

كذلك أشتغل في مجال صناعة أدوات التنظيف بمختلف أنواعها وتصديرها للعديد من الدول.

أعمل جاهدة إيمانا مني بأن التضافر هو البداية، والاستمرار معاً هو التقدم، والعمل معاً هو النجاح.

س- كيف تتغلبين على التحديات المحيطة بظروف العمل؟

لا شك أن المرأة تواجه في الحياة المهنية تحديات في مختلف المجالات والمستويات، وانا أرى أن مواجهة التحديات جزء أساسي من تحقيق النجاح في العمل. من هذه التحديات: التحديات العملية المتعلقة بالأداء والمهارات، والتحديات الشخصية المرتبطة بالتوازن بين المهام العملية والواجبات العائلية، والتحديات المؤسسية المتعلقة بالحفاظ على المردودية والتطور في نفس الوقت. وكامرأة جزائرية أقف إلى جانب الرجال لتأدية واجبي في العمل من أجل دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني كفرد فعال في مجتمع متكامل.

كما أرى أن التغلب على التحديات في العمل يتطلب الكثير من الصبر والتفاني والاستمرار في العمل الجاد. يجب أن يكون الفرد ملتزماً بتحقيق أهدافه المهنية وتجاوز الصعاب التي تعترض طريقه وذلك بتبني استراتيجيات فعالة والاستفادة من الفرص دون الإستهانة بضرورة التعلم ومواكبة التطور والتنسيق الجيد بين الموارد البشرية والموارد المادية إضافة إلى خلق محيط محفز يمكن الاعتماد عليه؛ بذلك يمكن أن نتجاوز التحديات ونحقق النجاح في العمل.

س- ماهي طموحاتك في مجال العمل؟

طموحي ككل فرد تفانى في عمله على مر السنين هو الاستمرارية في العمل المتقن الذي يبرز المنتوجات الجزائرية في أحسن شكل لتضاهي به المنتوجات العالمية لأني أشجع المنتوج الوطني، أفتخر به وأدعمه إلى أبعد الحدود.

نحن نعمل على وضع منتوج عالي الجودة في الأسواق المحلية وعلى تزويد المؤسسات العمومية منها والخاصة بمنتوجاتنا. كذلك نشتغل في مجال التصدير من أجل توسيع النشاط والعمل على إثراء السوق الإفريقي، ونذهب إلى أبعد من ذلك بمنتوجاتنا لدعم الطلب وتعزيز الإنتاجية وإنعاش التجارة.

كما نعمل على التعريف بما تتميز به بلادنا الجزائر، وما وصلنا إليه اليوم من قوة في مجال الصناعة.

حيث سرنا إلى ماتتطلبه تحديات التطور والتكنولوجيا نظراً للمجهودات المبذولة من طرف (١) السلطات العمومية على رأسهم الوزارات المختصة برعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد -عبد المجيد تبون- الذي لم يدخر جهداً في تقديم الإسهامات والتسهيلات اللازمة للنهوض بالإقتصاد الوطني،

و(٢) المنظمات الخاصة وعلى رأسهم مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري من خلال مساهمته في إنشاء بيئة اقتصادية مزدهرة ومستدامة ومسؤولة في جميع أنحاء التراب الوطني.

س- هل يمكن إعطاء لمحة عن مشاركتك في العمل العام إلى جانب مسؤولياتك في الشركة ومشاركات أخرى من خلال جمعيات أصحاب الأعمال (مثل الغرف)؟

كوني ربة عمل أسهر جاهدة على أداء مهامي في فروع الشركة وذلك بإدارة عامل الوقت واختيار الرؤساء التنفيذين ومرافقتهم والإجابة السريعة والدقيقة في وقت وجيز.

كما يتطلب منا الواجب المهني حضور مختلف المناسبات واللقاءات المهنية المنظمة من طرف مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري (CREA) كوني عضوة فيه. هذا المجلس الذي يعمل على دفع الشركات الخاصة إلى إبراز أهداف المؤسسات الفردية والقيام بثورة اقتصادية، كل في مجاله، وذلك بخلق شراكات فعالة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني وتكوين بيئة حاضنة لرواد الأعمال وتفعيل دور سيدات الأعمال وإبرازه في المجتمع وذلك بالإسهام البنَّاء في خلق بيئة داعمة ومحفزة للأعمال بما يخدم التنمية والاستثمار والاستقرار الاقتصادي في بلدنا. إن هذا المجلس بالغ الأهمية بما يقدمه من خدمات وامتيازات للمستثمرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال مرافقتهم وتوجيههم.

شركتنا تحظى أيضاً بالمشاركة في مختلف التنظيمات المسطرة من قبل الغرفة التجارية الاقتصادية الجزائرية (CACI) التي تعمل على التحسين وإيصال المعلومة والإفادة لصالح المتعاملين الإقتصاديين وتعمل على تطوير الخبرات لدى أصحاب الأعمال من خلال تنظيم دورات تعليمية في مختلف المجالات بمرافقة مؤطرين على أعلى مستوى. كما تنظم هذه الغرف نشاطات أخرى من بينها معارض لدعم المنتوج المحلي.

أنا أشارك في العمل العام المنظم من طرف الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) التي من أساسياتها العمل على جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين، الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية، المشاركة في تحديد استراتيجية ترويج الصادرات، مساعدة ورفع مستوى الوعي بين الفاعلين الاقتصاديين، تعزيز البحث عن الشراكة من خلال شبكات المعلومات، تسهيل البرامج التدريبية على تقنيات التصدير، تنظيم والمشاركة في معارض تجارية وأحداث اقتصادية محددة في الجزائر والخارج، المشاركة في تحديث أداة الإنتاج من أجل تطوير القدرة التصديرية من خلال البحث عن حلول لوجستية أفضل، وتعزيز تبادل الخبرات بين الأعضاء.

س- ماذا عن مشاركة سيدات الأعمال الجزائريات في ريادة الأعمال؟

على الرغم من الصعوبات المجتمعية والثقافية تمكنت المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة من التواجد في ساحة صنع القرار السياسي والاقتصادي وريادة الأعمال بنسبة تصاعدية.

لم تكن المرأة الجزائرية ممثلة بالقدر الكافي في قطاع الأعمال الجزائري، إلا أن الدولة أطلقت مبادرات عديدة لتعزيز إنخراطهن في هذا المجال وعملت على إبراز أهمية دور المرأة في المجتمع كما عملت على محاربة المفاهيم الذكورية السائدة (خاصة في الأرياف والمناطق الصحراوية).

س- الجزائر بلد نفطي بامتياز فهل هناك مكاسب لتخطي حواجز التصدير خارج هذا المجال؟

أصبح المكسب الأساسي في تنويع الصادرات خارج المحروقات، ورفعها انشغالاً مؤسساتياً بدءاً من رئاسة الجمهورية إلى الحكومة، مروراً بالبنوك وإدارة الجمارك، وانتهاء بدور الدبلوماسية التي تحوّلت إلى مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في الدخول إلى الأسواق الخارجية، خاصة الأفريقية منها.

تعمل الحكومة ومنظمات أرباب العمل في الجزائر على إعداد خطّة لتحقيق رفع الصادرات خارج المحروقات، تتضمن أكثرمن عشرة أصناف من المنتجات المختلفة، من خلال تنظيم معارض داخلية للتنسيق بين المصدّرين والمشاركة في الصالونات الخارجية للتعريف بالمنتج الجزائري وتأسيس وعقد أكبر عدد من مجالس الأعمال، ضمن برنامج خاص للدبلوماسية الاقتصادية بحثاً عن زبائن جدد للمنتجات الجزائرية، وتنظيم أيام دراسية وندوات تكوينية لتذليل الصعوبات أمام المهتمين بالتصدير.

تشهد الصادرات خارج المحروقات بالجزائر ديناميكية غير مسبوقة، حيث قفزت من ١,٧ مليار دولار سنة ٢٠١٩، إلى ٧ مليار دولار في ٢٠٢٢، مع تسطير هدف بلوغ ١٣ مليار دولار مع نهاية السنة الجارية. هذا الإنجاز يعتبر تجسيداً لالتزامات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي وضع -منذ توليه الرئاسة- تحدي الخروج من الاقتصاد المبني على المحروقات كأولوية الأولويات.

ومن بين أهم الشعب التي عرفت ارتفاعاً هاماً في الصادرات، نجد المنتجات الغذائية والفلاحية، مواد البناء سيراميك، البتروكيمياويات، الإسمنت، الحديد، البلاستيك والمطاط والزجاج، الورق، الأدوية، النسيج، والأجهزة الكهربائية؛ علماً بأن المنتجات الغذائية الجزائرية تمتاز بالجودة والمحافظة على مميزاتها الطبيعة، عكس السلع القادمة من الدول المتقدمة، كونها مُعدّلة جينيّاً.

الميزان التجاري في الجزائر (٢٠١٤-٢٠٢٤)

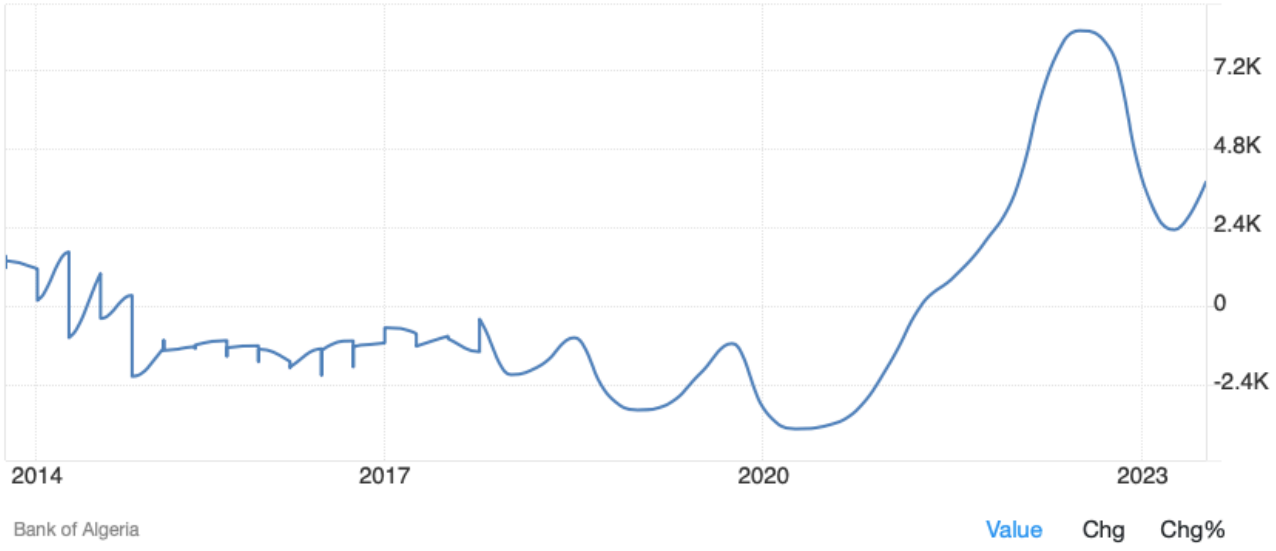

Source: https://tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade

بلغت صادرات الجزائر إلى ١٤٣٧٠ مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ١٣٠٣٢ مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣. بالمتوسط بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٢٣ تصدر الجزائر ماقيمته ٧٤٣٢.٩٢ مليون دولار أمريكي سنوياً. كانت الصادرات في أعلى مستوى لها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ حيث بلغت ٦٠٣٠٠ مليون دولار أمريكي بينما وصلت إلى المستوى الأدنى لها في الربع الأول من عام ٢٠١٦ وبلغت ١٨٣١ مليون دولار أمريكي.

القائد المُلهِم (ملخص)

إعداد: أ. زهير تغلبي

مستشار اقتصادي – مجموعة دعبول الصناعية

ترجمة: د. خضر الأحمد [*]

تعتبر القدرة على إلهام الأخرين وتحريضهم على الأداء العالي وحثهم على التوصل إلى نتائج متميزة هي أهم سمة ينبغي أن يمتلكها القائد وتتجلى نتائجها في قوة التزام العاملين وشدة ارتباطهم بعملهم.

وقد أظهرت البحوث والدراسات بأنها قوة فريدة يتسم بها قائد تجعله متميزًا عن الناس العاديين نظرًا لكونه مالكًا لقوى وصفات استثنائية .

السؤال الذي يطرح نفسه: هل الإلهام صنعة مكتسبة أم سجية خاصة يتصف بها شخص تجعله متميزاً عن الناس العاديين؟

تتجلى أهمية الإلهام في قدرة القائد على الاحتفاظ بموظفيه المتفوقين في عملهم والمخلصين له إضافة إلى قدرته على تحريضهم على العمل المبدع، الأمر الذي ينعكس على تحقيق مستويات عالية في الإنتاج، والقدرة على إنجاز المهام والمشروعات في الوقت المحدد تماماً وتقوية إرادة العاملين لبذل المزيد من الجهود لتطوير أنفسهم.

إن القائد المُلهِم يزرع في نفوس تابعيه الثقة والتفاؤل والرغبة في تقديم المبادرات والحماسة في العمل إضافة إلى السلوك المسؤول واستعادة الحيوية والتوازن، الأمر الذي يمكنهم في النتيجة من تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة باندفاع ذاتي حيث يحرص كل منهم على أداء المهام المناطة به بكفاءة عالية ومحبة لما يقوم بعمله.

كما يتمتع القادة الحقيقيون بالقدرة على تحريك مشاعر العاملين وملء قلوبهم بالإلهام والشجاعة والأمل، ويشاركونهم آلامهم في أوقات الشدة، ويحتفلون معهم في مناسبات أفراحهم ونجاحاتهم، الأمر الذي يولد عند العاملين شعوراً بالإثارة والابتهاج نابع من توقع متفائل للمستقبل.

إن أكثر القادة إلهاماً هم أولئك الواضحون والذين يعبرون عن أنفسهم بصدق ودون عُقَد.

ويتميز هؤلاء القادة بقدرتهم على وضع أهداف مرنة تجعل من المهمات المطلوب إنجازها مهمات قابلة للتنفيذ ونشر فكرة أن الشركة قادرة على الإنتاج بمستوى أعلى مما هي عليه حالياً وأن هذه الأهداف ليست مستحيلة ولابد من تحقيقها، علماً بأن إشراك العاملين في وضع الأهداف سيكون له أثر كبير في جعلها قابلة للتنفيذ. كما أن الاحتفال بإنجاز هذه الأهداف وتقديم المكافآت المجزية لكل من يستحقها هي من الأساليب التي يتبعها هؤلاء القادة لضمان استمرار الأداء بمستوى عال في المستقبل.

إن القادة المُلهِمين وفي إطار سعيهم لزيادة رضا العاملين عن عملهم وتحسين إنتاجهم كماً ونوعاً يسعون بشكل دائم لتوفير التدريب الملائم سواء داخل المنشأة أو خارجها، الأمرالذي سيزيد في احتمال بقاءهم فيها إضافة إلى زيادة رضاهم عن عملهم.

على الرغم من جميع المزايا التي ذكرت للقائد المُلهِم فإنه قد يقع في أخطاء تعد من أسوأ أنماط السلوك، حيث يمتص البعض منهم طاقة أو حماسة فريقهم، وهم نادراً ما يوضحون اتجاههم و مراميهم، ويتفادون وضع أهداف تتسم بالتحدي، إضافة إلى الوقوع في شرك الغرور، والاحتفاظ بالمعلومات الهامة، وعدم إيلاء الأفكار والتقارير التي ترد اليهم اهتماماً يذكر، وعدم إبداء ردود فعل إيجابية على الأداء المتميز.

ولتجنب ما ذكر فإن هنالك عدداً من الخطوات التي يمكن القيام بها لإلهام العاملين وحضّهم على العمل المبدع وتتجلى في: التعبير عن العواطف تجاه أدائهم، وإشعارهم أنها صادقة وصادرة من القلب، والاختلاط والتفاعل معهم، ووضع الأهداف التي تتسم بالتحدي مما يدفعهم إلى تطوير أداءهم.

---

[*] ملخص كتاب: القائد المُلهِم (إماطة اللثام عن أسرار الطرائق التي يسلكها القادة الفذاذ لتحريض تابعيهم على إجادة أعمالهم) تأليف جون زينغر وجوزيف فولكمان وسكوت ايدينغر.

المصدر: Soundview Executive Book Summaries

الطاقة المتجددة في الأردن

إعداد: م. نضال نصار
مدير عام
مؤسسة حصاد لأنظمة الطاقة

مقدمة

يُعدّ الأردن نموذجاً رائداً في المنطقة في مجال تشريعات الطاقة المتجددة، حيث نجح في سنّ تشريعات شاملة ومُحفّزة ساهمت في جذب الاستثمارات وتطوير القطاع في وقت مبكرٍ مقارنةً بدول الجوار.

صدر قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة عام 2012، وشكل هذا القانون حجر الأساس لتنمية قطاع الطاقة المتجددة في الأردن، وحدّد أهدافاً طموحة لزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، كما نصّ على إنشاء "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" لدعم المشاريع في هذا المجال، وحفّز على الاستثمار من خلال منح حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين.

مع إقرار قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة وتعليماته التابعة، انفتحت آفاقٌ واسعةٌ أمام الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في الأردن، وشملت هذه الآفاق فئتين رئيسيتين:

أولاً- المستثمرين: أتاح القانون للمستثمرين بناء محطات الطاقة المتجددة وبيعها لشركة الكهرباء الوطنية، وذلك من خلال نظام العروض المباشرة.

ثانياً- المستهلكين: أصدرت الحكومة الأردنية تعليماتٍ مُخصصةً لربط مشاريع الطاقة المتجددة بنظامين رئيسيين: نظام صافي القياس ونظام عبور الطاقة الكهربائية.

يُتيح نظام صافي القياس للمستهلكين إنتاج طاقتهم الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها لتلبية احتياجاتهم من الكهرباء، مع إمكانية تصدير الفائض إلى الشبكة الكهربائية في أوقات الذروة واستيرادها في أوقات نقص الإنتاج. يُعدّ هذا النظام مثالياً للمنازل والشركات التي تمتلك مساحات كافية أو غيرها من أنظمة الطاقة المتجددة، سواءً على أسطح المباني أو مواقف السيارات أو في الأراضي المجاورة للمنشئات، ممّا يُتيح لهم تحقيق استقلالية أكبر في مجال الطاقة وتوفيراً في فواتير الكهرباء.

أمّا نظام عبور الطاقة الكهربائية، فيُستخدم عادةً في حال عدم توفر مساحة كافية في موقع الاستهلاك، حيث يتيح هذا النظام إنشاء مشاريع الطاقة المتجددة في أماكن بعيدة ونقلها عبر شبكات التوزيع أو شبكات النقل إلى أماكن الاستهلاك. هذا النمط مناسب للشركات ذات المساحات المحدودة أو التي ترغب في إقامة مشروع مركزي للطاقة المتجددة لتغطية احتياجات فروعها المختلفة، بدلاً من إنشاء مشاريع صغيرة في كل فرع. ومع ذلك، يعاني هذا النظام من فاقد أعلى في الطاقة مقارنةً بنظام صافي القياس.

حقائق وأرقام

على مدار ١٢ عاماً منذ إقرار قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، شهد الأردن تركيب عدد هائل من أنظمة الطاقة الشمسية. حيث شكلت الطاقة المتجددة ما نسبته ٢٩٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في النظام الكهربائي لعام ٢٠٢٢، منها ١٩,٣٪ نسبة مساهمة مشاريع الطاقة المتجددة المربوطة على شبكة النقل، حيث أصبح الاستطاعة الكلية المركبة لمشاريع الطاقة المتجددة على شبكة النقل حوالي ١٥٧٩ ميجا واط حتى نهاية عام ٢٠٢٢، منها ١٤٦٨ ميجا واط مشاريع شراء طاقة، و١١١ ميجا واط مشاريع صافي قياس وعبور. [1]

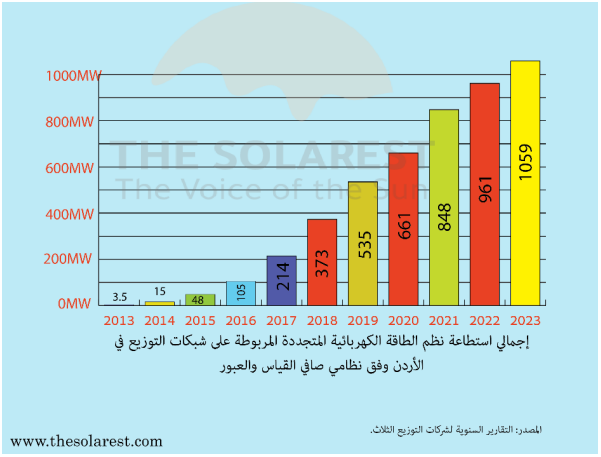

أما بالنسبة لمشاريع صافي القياس والعبور المربوطة على شبكات التوزيع، فمع نهاية عام ٢٠٢٣، بلغ عدد الأنظمة حوالي ٧٠ ألف نظام، بقدرة إجمالية تصل إلى ١٠٥٨ ميجا واط.

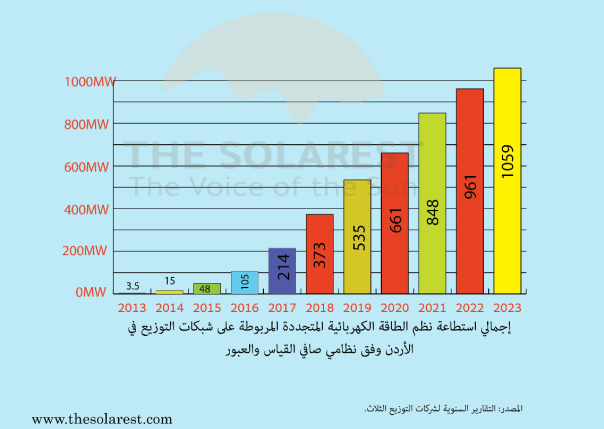

خلال عام ٢٠٢٣، تم ربط ١٢,٥٤٣ نظاماً على شبكات التوزيع، بمتوسط قدرة ٧,٨ كيلو واط لكل نظام، في مقابل ربط ١,٨٢٦ نظامًا بمتوسط قدرة ٥٩,٨ كيلو واط لكل نظام في عام ٢٠١٧. ويشير هذا الانخفاض إلى ازدياد تركيب مشاريع الطاقة المتجددة المنزلية والمشاريع ذات القدرات الصغيرة. [2]

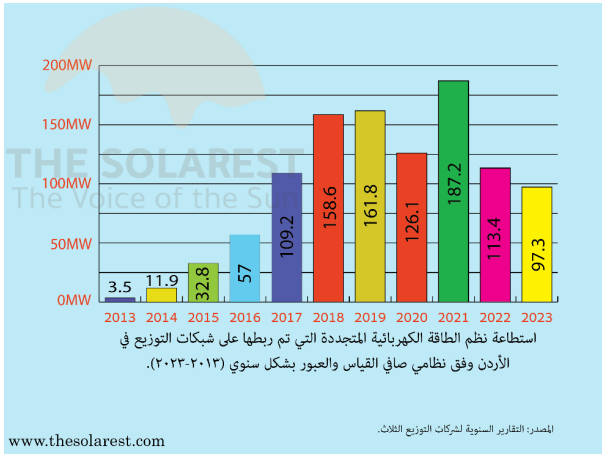

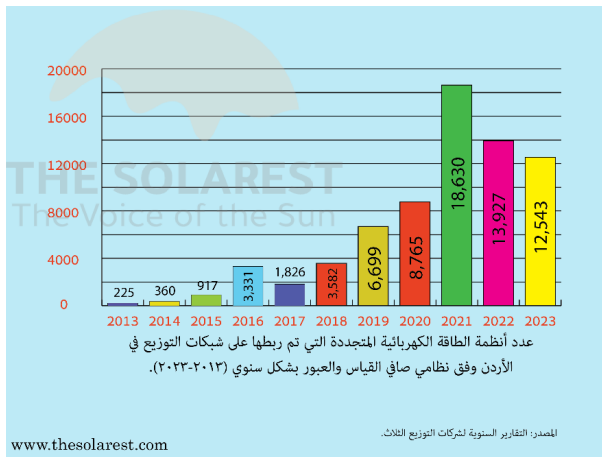

يعود سبب هذا التراجع إلى عدة أسباب، أبرزها قرار الحكومة الأردنية الذي اتخذته في بداية عام ٢٠١٩ بوقف طرح عطاءات أو مشاريع عروض مباشرة أو تلزيم أي مشروع لتوليد الكهرباء من أي مصدر (سواء متجددة أو تقليدية) والتوقف عن منح أية موافقات جديدة لمشاريع الطاقة بنظام العبور أو صافي القياس لأي مشروع تزيد قدرته عن ١ ميجا واط. بررت الحكومة هذا الإجراء حينها بأنه إيقاف مؤقت لحين إكمال دراسة شاملة حول القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية الوطنية. [3]

مقترحات لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي

للتغلب على التحديات الفنية المصاحبة لزيادة حصة مشاريع الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء، يوصي العديد من الخبراء بتطبيق المقترحات الآتية لتمكين ربط المزيد من المشاريع بالشبكة الكهربائية:

1. تشجيع الاستثمار في محطات تخزين الكهرباء على مستوى المرافق، لأهميتها في الحفاظ على استقرار الشبكة الكهربائية.
2. وضع وإصدار القوانين والأنظمة اللازمة لتمكين ربط مشاريع تخزين الكهرباء بشبكات الضغط المتوسط والمنخفض.
3. تطبيق نظام التسعير الكهربائي بناءً على وقت الاستهلاك "TOU"، لحث المستهلكين على استخدام الكهرباء في غير أوقات الذروة، خاصة مع الزيادة السريعة والملحوظة في استخدام المركبات الكهربائية في الأردن.

المراجع:

[1] التقرير السنوي، شركة الكهرباء الوطنية، 2022.

[2] التقارير السنوية لشركات التوزيع الثلاث، شركة الكهرباء الأردنية، شركة توزيع الكهرباء، شركة كهرباء محافظة إربد، 2023.

[3] موقع وزارة الطاقة والثروة المعدنية "وقف مشاريع توليد الكهرباء لفترة مؤقتة ولأسباب تنظيمية".

الصافي الصفري

Net Zero

إعداد: المكتب الإقليمي للاتحاد بدمشق

لماذا الصافي الصفري؟

في إطار السعي لتحقيق مستقبل مستدام وقادر على التكيُّف مع المناخ، برز تحقيق صافي الانبعاثات الصفري للغازات الدفيئة (الغازات المتسببة في تلوث الهواء كغاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرها..) كغاية ملحة وهامة في جميع أنحاء العالم. ويُقصد بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري خفض انبعاث الغازات الدفيئة إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر إما باستخدام التكنولوجيا التي لا تنبعث منها أيّة غازات دفيئة (مثل مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية) أومن خلال السماح ببعض مستويات الانبعاثات وإزالة كمية مساوية من الغلاف الجوي أي إعادة امتصاص الانبعاثات المتبقية من الغلاف الجوي (باستخدام تقنية احتجاز الكربون أو تقنيات أخرى).

أظهر العلم بوضوح أنه من أجل تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ وللحفاظ على كوكب صالح للعيش، يجب أن تقتصر زيادة درجة الحرارة في الكرة الأرضية على ١,٥ درجة مئوية أي لمستويات ما قبل الثورة الصناعية. لذلك تم اعتماد اتفاقية باريس الأممية بشأن تغير المناخ من قبل ١٩٦ دولة في عام ٢٠١٥ بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. تستند تلك المعاهدة المُلزِمة إلى أبحاث علمية مكثفة وتهدف إلى إبقاء زيادة معدلات درجات الحرارة العالمية في حدود أقل من ٢ درجة مئوية (تم تخفيضها لاحقاً الى ١,٥) مع حلول منتصف القرن الواحد والعشرين كما توفر هذه الاتفاقية إطاراً حول كيفية معالجة المتطلبات المالية والتقنية والمتطلبات المتعلقة ببناء القدرات لتحقيق أهدافها المعلنة.

حالياً، أصبحت الكرة الأرضية أكثر دفئاً بنحو ١,١ درجة مئوية مما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر. ومع استمرار الانبعاثات الكربونية في الارتفاع ولإبقاء الزيادة في درجات الحرارة دون الـ١,٥ درجة مئوية المحددة في اتفاق باريس، يجب خفض الانبعاثات بنسبة ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ والوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام ٢٠٥٠.

جهود عالمية للوصول إلى الصافي الصفري

اعتمدت أكثر من ٧٠ دولة في العالم بما فيها كبرى الدول المسببة للتلوث (وهي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) هدفاً صافياً صفرياً، يغطي حوالي ٧٦٪ من الانبعاثات العالمية، حيث تعمل أكثر من ٣٠٠٠ شركة مع مبادرة "الأهداف القائمة على العلم" لتقليل انبعاثاتها بما يتماشى مع نتائج الدراسات في علم المناخ. وانضمت أكثر من ١٠٠٠ مدينة ومؤسسة تعليمية وأكثر من ٤٠٠ مؤسسة مالية إلى السباق نحو تحقيق الصافي الصفري، وتعهدت باتخاذ إجراءات صارمة وفورية لخفض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠.

مؤخراً، في الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP28) اتُخذت واحدة من أكثر المبادرات تأييداً على نطاق واسع، إذ تعهدت ١١٨ حكومة بمضاعفة إنتاج الطاقة المتجددة في العالم ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠ كوسيلة لخفض حصة الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة في العالم. ووقعت ٥٠ شركة من كبرى شركات النفط والغاز، تمثل أكثر من ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي -وعلى رأسها أرامكو- ميثاقاً تعهدت بموجبه بالوصول إلى الصافي الصفري لانبعاثات غاز الميثان وهو أخطر غازات الاحتباس الحراري.

تحول المؤسسات إلى الصافي الصفري

إن الانتقال إلى عالم صافي انبعاثاته صفر واحد من كبرى التحديات التي واجهتها البشرية، وهو لن يتحقق سوى بتحول كامل في طرق الانتاج والاستهلاك والتنقل.

ويعد قطاع الطاقة مصدر حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة اليوم، وهو يمثل المفتاح لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ. إن من شأن استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة المستمدة من مصادر متجددة، مثل الرياح أو الشمس، أن يقلل بشكل كبير من انبعاثات الكربون. وفي هذا الإطار أنشأت المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM أدواتاً تتيح للمؤسسات فرصة لإجراء تقييم وتحليل للفجوة بين كفاءتها الحالية والحالة المرغوبة لإنشاء قيمة مستدامة، استناداً إلى مبادئ الصافي الصفري، وضمن جداول زمنية معينة خاصة بالمؤسسة. واستناداً إلى نتائج التقييم يمكن للمؤسسة أن تحدد الآتي:

- أهم التأثيرات السلبية على طموحات المؤسسة في تحقيق صافي صفر ضمن عملياتها ومنتجاتها وخدماتها وسلسلة القيمة.
- قدرات المؤسسة في إحداث تأثير إيجابي من خلال طموحاتها في تحقيق صافي صفر.
- المساهمة التي يمكن للمؤسسة تقديمها لمساعدة العالم على الاقتراب من تحقيق صافي أداء صفري، وليس مجرد الوفاء بمسؤوليتها بل تجاوزها لمعالجة التأثيرات السلبية المحتملة والفعلية على الأشخاص والبيئة المرتبطة بعملياتها ومنتجاتها وخدماتها.

وتؤكد المؤسسة الأوروبية للجودة أن كل مؤسسة لديها نظامها البيئي وسياقها الخاص. وهذا ما يجعل كل مؤسسة ترغب بمواجهة تحدي الصافي الصفري تشتق مفهومها الخاص في إطار المبادئ العامة، اذ لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع.

وسيتعين على كل مؤسسة أو شركة أن تحدد خياراتها الاستراتيجية الخاصة بها على المسار المختار لتحقيق الصافي الصفري، إذ أن هناك عدد كبير من التوجهات المحتملة.

وقد طورت المؤسسة الأوروبية للجودة نموذجاً يقوم بتحديد ما تطمح إليه المؤسسة (الصافي الصفري الخاص بها) في ثلاثة سياقات رئيسية:

1- توقعات واهتمامات أصحاب المصلحة الرئيسيين.
2- الظروف التنظيمية الناشئة في الأسواق التي تعمل فيها.
3- أن يتم تعديل استدامتها المالية المستمرة وقيمتها المستقبلية وفقاً لتكاليف الكربون المستقبلية المحتملة.

يأخذ هذا النموذج بالاعتبار أن هناك خيارات ومقايضات يجب القيام بها، وأن الصافي الصفري ليس بالضرورة هو الهدف النهائي لكل مؤسسة.

من المؤكد أن القرارات المتخذة، بناءً على هذه الاختيارات والمقايضات وتنفيذها لاحقاً سيشكل تحديات أمام كفاءات وقدرات موظفي المؤسسة، فضلاً عن قدرة المنظمة على الابتكار اللازم لتحقيق التحول الضروري كي تتمكن من تحقيق النجاح.

ويبدو الجدول الزمني المثالي للانتقال إلى الصافي الصفري حسب المؤسسة الأوروبية للجودة كالآتي:

- بحلول عام ٢٠٢٥، يجب أن تتم إعادة هندسة العمليات الأساسية ومجموعة المنتجات التي تنتجها الشركات لتؤدي إلى انخفاض بنسبة ١٥ إلى ٣٠٪ في الغازات الدفيئة المطلقة.
- بحلول عام ٢٠٣٠، من المفترض أن تؤدي عملية إعادة تصميم نموذج الأعمال وتحويله إلى تخفيضات بنسبة ٤٥ إلى ٦٠٪.
- بعد عام ٢٠٣٠، يجب أن تستمر في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٥-٨٪ سنوياً على الأقل كي تحقق هدف نموذج الأعمال الصافي الصفري في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٥٠.

الآثار على الشركات الفردية

أ. تكاليف الكربون

ستؤدي هذه الاتفاقيات، والسياسات المصاحبة لها، إلى فرض تكاليف كربون على كل شركة وهي رسوم لكل طن من الغازات الدفيئة الكربونية التي تنتجها الدولة.

وهذا يعني أن الشركات التي تطلق المزيد من الكربون ستدفع المزيد من الضرائب.

مثلاً، استخدمت وكالة الطاقة الدولية في نموذجها لسيناريوهات الصافي الصفري سعراً للكربون يتراوح بين ١٦٠ و٢٠٥ دولاراً أمريكياً للطن بحلول عام ٢٠٤٠ (لكن هذا عرضة للتغيير طبقاً للتغيرات الجيوسياسية).

ب. أنظمة تداول الانبعاثات (ETS)

يضع نظام تداول الانبعاثات (ETS) حداً أقصى لكمية الغازات الدفيئة التي يمكن لأي بلد إطلاقها في الغلاف الجوي. وهذا يتيح وجود سوق الكربون حيث يمكن للشركات شراء أرصدة الكربون. ونظراً لوجود عدد محدود من هذه الأرصدة، فإن كمية الغازات الدفيئة التي تطلقها البلدان والقطاعات والصناعات ستكون محدودة أو مخفضة. وكلما زاد الطلب على هذه الارصدة، كلما ارتفع سعرها.

يحدد منهج تكاليف الكربون ونظام تداول الانبعاثات كمية الكربون الموجودة في الغلاف الجوي ويتطلبان من المؤسسات إعادة التفكير في مصدر انبعاثات الغازات الدفيئة، وكيف يمكنها تقليلها من أجل توفير أموالها والمحافظة على قدرتها التنافسية.

ج. آلية تعديل الكربون عبر الحدود

بدأت آلية تعديل الكربون عبر الحدود في التبلور وخاصة بعد (COP 26). وستكون هذه الآلية بمثابة عملية لتسوية تكاليف الكربون عبر الحدود. وفي نهاية المطاف، لن يكون هناك مكان للاختباء من التكلفة الحقيقية للكربون وانبعاثات الغازات الدفيئة. ستؤثر هذه التكاليف على كل من النتيجة النهائية للمؤسسة وعلى الميزانية العامة للدولة.

د. الناحية المالية

تشير شركة ماكينزي إلى أن تحقيق الصافي الصفري سيتطلب أكبر عملية إعادة توزيع لرأس المال في تاريخ البشرية. ولا يقتصر الأمر على البلدان التي تسعى إلى الوصول إلى الصافي الصفري بحلول عام ٢٠٥٠، بل إن مقدمي الخدمات المالية بدأوا يغيرون استراتيجياتهم مع عملائهم أيضاً. على سبيل المثال بدأ تحالف غلاسكو المالي (GFANZ)من أجل الصافي الصفري (وهو يضم مجموعة من المستثمرين والبنوك التجارية وشركات التأمين) بمطالبة الشركات بخططها الانتقالية للصافي الصفري. وفي حال لم يكن لدى الشركة خطة انتقال يمكن للمستثمرين والبنوك الأعضاء في التحالف أن يرفضوا الاستثمار أو الإقراض لتلك الشركة، ويمكنهم حتى سحب تمويلهم الحالي.

يعمل "تحالف أصحاب الأصول الصافية صفر" (وهو جزء من غلاسكو) على إنشاء مقاييس وجداول زمنية لتوجيه الانتقال إلى الصافي الصفري. هذا سيوفر نظام مساءلة للشركات لقياس وتعديل استراتيجياتها الحالية.

كما تم إطلاق المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) من قبل المؤسسة الدولية لمعايير إعداد التقارير، وقد التزمت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بإنشاء معايير لإعداد التقارير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة معترف بها عالمياً، بما في ذلك الإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة. ويتم دعم إنشاء هذه المعايير من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية التي تقوم بتنسيق البورصات في جميع أنحاء العالم.

الانتقال أم التحول؟

هناك العديد من المنظمات حول العالم التي حققت بالفعل تقدماً كبيراً في تغيير طريقة عملها. بالنسبة للبعض، يعد هذا مجرد انتقال، بينما بالنسبة للآخرين فإنه سيكون بمثابة تحول كامل لجميع مكونات نموذج الأعمال لتحقيق هدفهم المنشود، سواءً كان ذلك صافي انبعاثات سلبية أو صفر مطلق أو صافي صفري من انبعاثات غازات الدفيئة.

هناك أربعة مسارات محددة:

1- التغييرات على مستوى عمليات الصافي الصفري بهدف تحقيق الكفاءة البيئية: على سبيل المثال، تستبدل أمازون أسطولها من المركبات بأسطول نظيف بنسبة

١٠٠٪، وتقوم شركة غوغل بالانتقال إلى مصدر طاقة خال من الكربون على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لتشغيل جميع مراكز البيانات الخاصة بها حول العالم.

2- التغييرات على مستوى منتجات وخدمات Net Zero: تبيع شركة هارلي ديفيدسون الآن الدراجات النارية الإلكترونية وتنتج شركة BMW السيارات الكهربائية.

3- التغييرات على مستوى نموذج الأعمال: حددت شركة جونسون كونترولز أهدافاً صافية صفرية ستعيد تصميم نموذج الأعمال الكامل من خلال استثمار ٧٥٪ من كلفة البحث والتطوير في منتجات جديدة ومستدامة خالية من الانبعاثات بالإضافة إلى تحويل مجموعة منتجاتها لتتمحور حول المباني الذكية والمستدامة الخالية من الانبعاثات.

4- التغيير على مستوى النظام البيئي الصناعي: تشهد مجموعة ايكيا تغييراً في النظام البيئي لنموذج الأعمال بهدف التحول إلى نظام بيئي تجاري دائري وإيجابي للمناخ بحلول عام ٢٠٣٠.

أخيراً: يبعد عام ٢٠٥٠ عنا بنحو عقدين ونيف. وبالتالي، فإنَّ تقديم تعهدات طويلة الأمد بتحقيق صافي انبعاثات صفري يُمكّن الحكومات والشركات من تجنُّب التخفيضات الصارمة للانبعاثات في الوقت الحالي.

إن منتصف القرن هو وقت متأخر جدّاً، بالأخص من منظور العدالة المناخية، ويجب أن تتحمَّل الدول الغنية والصناعية في شمال الكرة الأرضية مسؤولية إزالة الكربون بوتيرة أسرع نظراً لانبعاثاتها التاريخية ومستويات ثروتها الحالية.

Carbon dioxide emissions of the most polluting countries worldwide in 2010 and 2022

(in million metric tons)

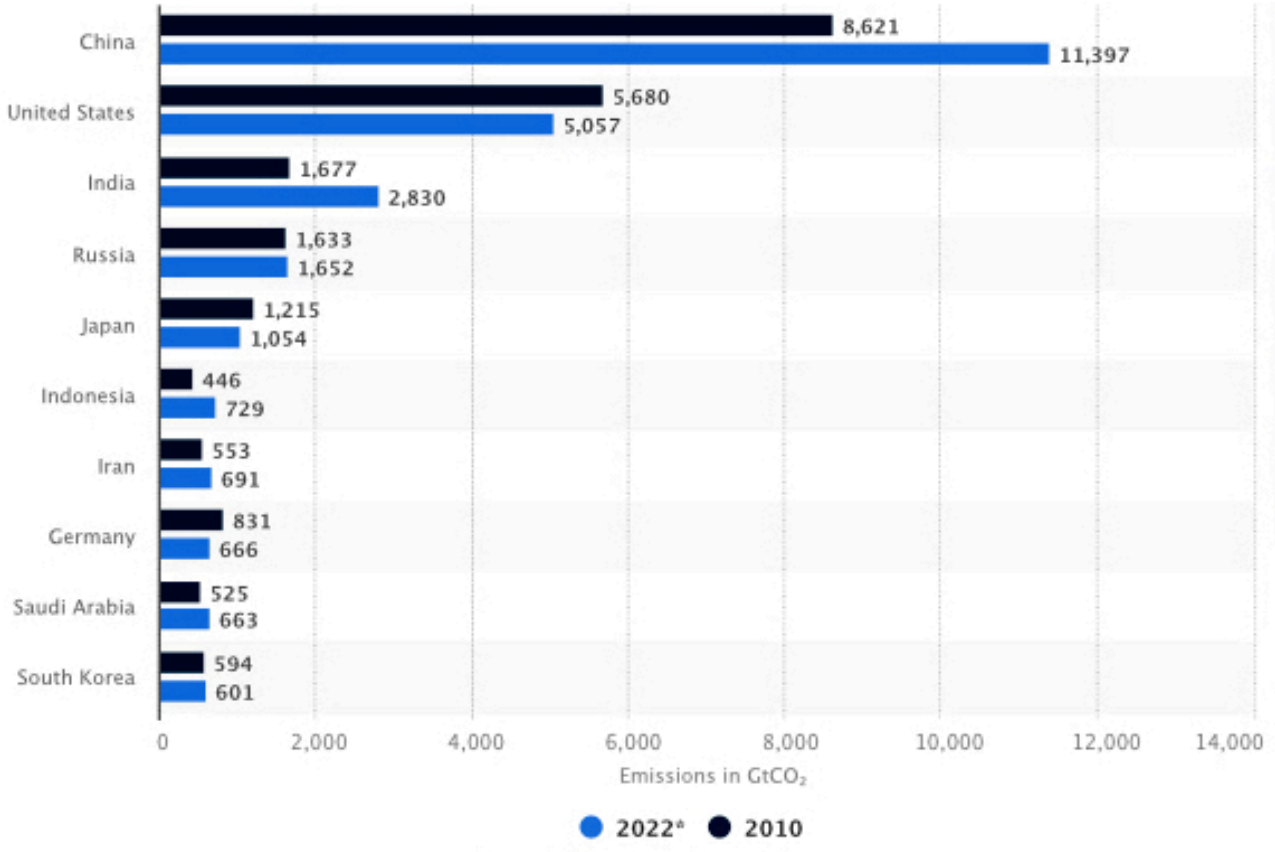

Source: https://www.statista.com/statistics/270499/co2-emissions-in-selected-countries/

الروابط Associations
وتأثيرها على السياسات العامة

جمع وإعداد: أ. خولة كنينة

استشارية مكتب الاتحاد بدمشق

(*) المصدر: أوراق بحثية باللغة الإنكليزية

الجميع يعلم بأن كبار المسؤولين في الدولة هم من يتخذون القرارات المتعلقة بالسياسات الحكومية، وتكون الوزارات والمؤسسات الحكومية مسؤولة عن تنفيذها. لكن هناك أيضاً أطراف غير حكومية لها تأثير قوي على صنع السياسات العامة، منها الروابط التي تمثل مصالح مجموعة معينة من المواطنين.

تطور مفهوم الروابط

علمياً "جماعات الضغط pressure groups" هي مجموعة من المواطنين الذين ينظمون أنفسهم في إطار مؤسسي من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة أمام صناع السياسات العامة التي تؤثر على القضايا التي تهمهم. وهدف جماعات الضغط هو التأثير على الحكومة في صنع سياساتها.

من بين هذه الجماعات تلك التي تدافع عن مصالحها المهنية المشتركة (مثل جمعيات التجار، والنقابات العمالية) وهذه يطلق عليها اسم "جماعة المصالح interest group"، وهي عادة تكون على شكل رابطة أو جمعية. ولهذه الروابط دور أساسي هو مناشدة الحكومة لسنّ قوانين ملزمة لمجموعات أخرى من المواطنين.

تاريخياً، يرتبط ظهور **الروابط التي تمثل مصالح خاصة** بتوسع أنماط الإنتاج الرأسمالية. ويُقال بأن هذه الروابط ازدهرت مع تطور مؤسسات الدولة وبدأت تلعب دوراً مباشراً مهماً في تمثيل مصالح معينة. ويؤكد الباحثون بأن دورها أساسي في أي منظومة سياسية مع أنه قد يختلف من زمان لآخر ومن مكان لآخر.

إن ممارسة النشاط الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسية لتضارب المصالح، وتحديداً في الدول الصناعية الحديثة. تتضارب المصالح الاقتصادية مثلاً عندما يحاول مصنعو المواد الخام رفع الأسعار بينما يحاول مصنعو السلع التي تستخدم تلك المدخلات خفض تكاليف المواد الخام. وتنشب خلافات حادة بين القطاعات الصناعية بسبب السياسات العامة (كالتعرفة الجمركية أو السياسات البيئية) التي تؤثر سلباً على قطاع بينما تفيد قطاع آخر. بشكل عام، هناك مصالح متعارضة بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة، بين أرباب العمل والموظفين، بين التجار والسماسرة، بين المستشفيات وشركات التأمين الصحي، وبين المزارعين والمستهلكين وما إلى ذلك.

فيما يخص صنع السياسات الحكومية فإن للروابط التي تمثل مصالح خاصة لأعضائها وظيفتان رئيسيتان:

(أ) خلق انسجام بين المصالح المتباينة للأعضاء لوضع برنامج سياساتي واحد

(ب) التعبير عن المصالح من خلال رفع "الصوت" والترويج لسياسة معينة والتأثير على عملية صنع القرارات الحكومية

تبذل الروابط جهودها في تحديد "ميدان venue" لمحاولة ممارسة الضغط أو الإقناع بهدف التأثير على السياسات العامة حيث قد تستهدف الرابطة مؤسسة حكومية محددة لأنها تعتقد أن مطالباتها ستلقى فيها آذاناً صاغية. إذا صادفت محاولة تحديد الميدان المناسب venue shopping حالة انحسار شعبية إحدى السياسات المطبقة في المؤسسة الحكومية فإن الأخيرة تصبح أكثر تجاوباً مع ما تروج له الرابطة من تغيير في السياسات. ويرجح الباحثون أن يكون النجاح من نصيب الروابط التي تملك موارد غنية أو تلك التي تبتكر تصريحات خطابية جذابة في مساعيها لتغيير السياسات وذلك عندما يتردد صدى خطابها الجذاب أو "حكايتها narrative" في أروقة صناع السياسات.

محددات تأثير الروابط على السياسات

من ناحية علمية فإن مشاركة الروابط في صنع السياسات العامة ومستوى تأثيرها في صنع القرار ليست ظاهرة بسيطة. مبدئياً، تنقض الدراسات العلمية مبدأ أن الرابطة (كمجموعة من الأفراد ذوي المصالح المشتركة) تتصرف كما لو أنها فرد واحد يدافع عن مصالحه الشخصية ويرون بأن سلوك الأفراد في الرابطة يؤثر سلباً على سعيها لتحقيق المصلحة المشتركة. فمثلاً، تعاني الروابط الكبيرة من ظاهرة "الركوب المجاني free-riding" حيث يشترك أعضاء الرابطة جميعهم في الفائدة التي يدفع بعضهم ثمنها. وهذه الظاهرة تحتاج إلى تحفيز أفراد الرابطة على التصرف بطريقة موجهة نحو المصلحة المشتركة من خلال حصر المنافع بأعضاء الرابطة (أي ما يسمى "الحوافز الانتقائية"). ومثال آخر هو ظاهرة "استغلال الصغير للكبير" التي تعاني منها الروابط الصغيرة.

هناك عوامل متنوعة تحد من قدرة الروابط على التأثير بالسياسات العامة. منها **العوامل الذاتية** مثل التنظيم الداخلي (مثل الموارد المالية وغيرها، وحجم العضوية، وكثافة العضوية وتجنيد أعضاء جدد، وآليات فرض العقوبات، والتماسك الداخلي والمهارات القيادية) والسمعة التي تتمتع بها الرابطة، إضافة إلى شرعية المصالح التي تدافع عنها.

وهناك عوامل **خاصة بالمجتمع ككل**، ففي ثقافة التشاركية السياسية (حيث يفهم المواطنون السياسات ويشاركون في صنعها من خلال انخراطهم في الجمعيات الطوعية) تكون مطالب المواطنين من الحكومة أعلى من تلك التي في ثقافة الأبرشي parochial (حيث لا يعرف المواطنون السياسات ولا يهتمون بها ولا يتوقعون شيئاً من النظام السياسي) أو ثقافة التابع subject (حيث يطيعون إلى حد كبير ولكنهم لا يشاركون إلا قليلاً، ولا يرون أنفسهم مشاركين في العملية السياسية بل رعايا للحكومة).

كما أن هناك عوامل في **البيئة المحيطة الرابطة**، وعلى رأسها كون الرابطة داخلية insider أو خارجية outsider بالنسبة لمنظومة صنع السياسات. يشير مصطلح الرابطة "**الداخلية**" إلى كونها معتمدة من قبل الحكومة كإحدى الجهات الاستشارية الرسمية مما يمكنها من الوصول إلى كبار المسؤولين الحكوميين. وفي الغالب فإن مثل هذه الرابطة توفر للمؤسسات الحكومية المعلومات والخبرات وتتعاون في تنفيذ السياسات بمقابل أن تبقيها الحكومة على اطلاع على السياسات وتعيّنها كممثل شرعي لمصالح مجموعة محددة من المواطنين. أي أن الروابط التي تتخصص بقضايا فنية معينة توفر المعلومات والتفاصيل الفنية للحكومة (بدلاً من الاعتراض عليها وانتقادها) وبالتالي فإنها تحافظ على مكانتها وتحصل على نفوذ أكبر في صنع السياسات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الرابطة "**الخارجية**" لا تربطها علاقة خاصة بالحكومة (إما باختيارها أو بسبب افتقارها إلى القدرة على المساومة) وهذه تكون أقل فعالية وتأثير على السياسات العامة. إضافة إلى ذلك فإن وجود منافسة مع الروابط الأخرى (أي روابط على طرفي نقيض في قضية ما) يضعف تأثير الرابطة بالسياسات.

يركز بعض الباحثين جلّ اهتمامهم على القوانين الحكومية التي تتيح للمواطنين إنشاء روابط للدفاع عن مصالحهم المشتركة.

إن القوانين الحاكمة للروابط تضفي عليها صفة الشرعية وتنظم عملها وعلاقاتها مع الحكومة، وهي تختلف من سياق سياسي واجتماعي واقتصادي إلى آخر.

وهنا فإن العلاقة بين الحكومة والروابط يمكن أن تأخذ أحد الأنماط الثلاثة التالية:

1- أحادي unitarist: جميع الأفراد لهم مصالح مشتركة كجماعة واحدة، وعندما تسود المصالح الخاصة فإنها تقوّض إرادة الشعب. لذلك يعتبر خلق جمعيات تهديداً لحكم الشعب لأن مجرد وجود روابط لها استقلالية في القرار يعني أنها قد تتسبب بضرر لمواطنين آخرين.

2- تعددي pluralist: من الطبيعي أن يتضامن الأفراد في الدفاع عن أنفسهم ضد استبداد الأغلبية، والروابط هي مصدر أساسي للحرية كما أنها تنمي العادات والفضائل اللازمة للحكم الذاتي. على الدولة (بصفتها صانع قرار محايد) أن تضمن لمواطنيها حق تكوين الروابط لأية مصالح تهمهم مهما كانت انتقائية.

3- مؤسسي corporatist: إن صناعة السياسات يتم في جسم له أجهزة متكاملة وطبعاً فإن كل عضو هام لعمل هذا الجسم حيث لا يمكن إقصاء الجماعات التي تدافع عن مصالحها عن عملية صنع السياسات. يجب أن تضمن الدولة للأفراد حرية تكوين الروابط وبنفس الوقت يجب عليها أن تضع سياسات عامة لضمان عدم اختلال توازن القوى بين أصحاب المصالح المتعارضة (مثل منظمات أصحاب رأس المال ومنظمات العمال). لذا قد تقوم الدولة بتنظيم جميع أشكال المصالح بشكل هرمي وترخيصها (أو حتى خلقها).

علمياً، يعتبر النمطان التعددي والمؤسسي من الأنماط الحديثة ولكن لكل منهما مزايا ومساوئ. يفترض النمط التعددي أن السلطة (سواءً قيست بالمال أو المعلومات أو الخبرة) مجزأة وموزعة بين جماعات مختلفة من المواطنين، وبالتالي فإن الروابط التي تمثلهم لديها ما يكفي لتنافس وتحقق نفوذاً يتناسب مع مواردها و"ديسيبل" صوتها. لكن هذا النمط يفترض أيضاً بأن جميع الأفراد متساوون في قدرتهم على تنظيم أنفسهم معاً ضمن روابط، كما أنه يفترض أن الروابط التي ستنشأ ستكون موزعة بشكل متوازن وبذلك فإنه يتجاهل اختلال توازن القوى (أو مايسمى نموذج "النخبة الحاكمة"). على النقيض من ذلك، فإن النمط المؤسسي يخلق نظاماً شاملاً لتمثيل المصالح حيث تنتظم مصالح الأفراد في عدد محدود من الروابط التي ترتبط بمنظومة صنع القرار. في مثل هذا النظام، لا توجد منافسة بل وساطة لأن الروابط تنتظم في منظومة معتمدة رسمياً ومرتبة هرمياً وهي تتمايز في وظائفها كما تمنحها الدولة حق التمثيل الحصري لمصالح فئة معينة. بالمقابل فإن هذه الروابط تتحكم بانتخاب القادة الذين سيمثلون أعضاءها وبصياغة مطالبهم.

على عكس الاعتقاد بأن النمط الثالث مرتبط بأيديولوجية سياسية محددة، يؤكد أحد الباحثين بأن هذا النمط قد نشأ في أوروبا الغربية (الألمانية والبلجيكية والفرنسية والنمساوية) ومن هناك انتشر إلى جنوب غرب أوربا ومنطقة البحر المتوسط.

جمعيات أصحاب العمل ونقابات العمال

تسلط الدراسات العلمية الضوء على اختلافات أعمق بكثير مما ذكر سابقاً بين جمعيات أصحاب الأعمال ونقابات العمال كنوعين من الروابط. ينطلق الباحثون من حقيقة أن هناك علاقة تبادلية بين العمال ورأس المال في عملية الإنتاج وأن الدولة تعتمد على كل منهما في تحقيق الرفاه الاقتصادي واستتباب الأمن الاجتماعي.

من المؤكد بأن هذا يبرر سعي الروابط بشتى أشكالها إلى إبرام اتفاقات مُلزِمة مع الحكومة، ويبرر وجود دافع لإشراك روابط تمثل مصالح محددة في صنع السياسات، مثلاً من خلال مأسسة الحوار ثلاثي الأطراف (الدولة، أصحاب الأعمال، العمال) حول سياسات التشغيل والعمل.

وهنا تجدر الإشارة إلى الانطباعات بأن الأكاديميين لا يولون اهتماماً كبيراً لدراسة الجمعيات التي تمثل أصحاب رؤوس الأموال (أو ما يدعى "النقابات المهنية للرأسماليين") والجهود التي تبذلها للدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها رغم أن هذه الجمعيات تكاثرت بأعداد كبيرة وأصبحت تلعب دوراً أساسياً كوسيط بين صاحب العمل كفرد، أو الشركة، في التعامل مع الدولة إضافة إلى ما تقدمه من خدمات لأعضائها. يمكن أن نعزو قلة الاهتمام من جانب الباحثين لسببين، أولهما قناعتهم بأن الجهود الجماعية التي تبذلها جمعيات رجال الأعمال للدفاع عن مصالحهم ليست شرعية إذا ما قورنت بجهود النقابات العمالية، وثانيهما ندرة المعلومات حول الموارد، والخصائص التنظيمية، والأنشطة والاستراتيجيات المتبعة لحماية مصالح أصحاب الأعمال والصعوبات الجمّة في الوصول إلى البيانات التي يحتاجها الباحث لتقييم دور مثل هذه الجمعيات في صنع السياسات.

في تصنيف للروابط التي تمثل مصالح محددة، ركز بعض الباحثين على الخيارات المتاحة للرابطة للتصرف أو إحداث أثر. وخلصت الدراسة إلى أن خيار "التبادل السياسي political exchange" (أي تبادل المعلومات الفنية والخبرة أو حتى إعلان القبول consent بمقابل إتاحة فرصة المشاركة في صنع السياسات) سهل المنال لجمعيات أصحاب الأعمال والسبب

هو أن الحكومة مجبرة على الرضوخ أمام القوة الاقتصادية للشركات التي يمكنها سحب رأس المال/اليد العاملة من عملية الإنتاج ونقل أعمالها عبر الحدود متى أرادت. لذلك فإن مؤسسات صنع السياسات مضطرة لتبادل السلعة التي توفرها جمعيات أصحاب الأعمال (وهي المعرفة الفنية والخبرة).

بالمقابل، يتوجب على النقابات العمالية تنظيم عمل جماعي (تعبئة الأعضاء) كي تتمكن من تهديد عملية الإنتاج وإجبار الجهات الفاعلة الأخرى (المؤسسات الحكومية) على تقديم تنازلات.

ركّزت دراسة علمية أخرى للروابط على المدخلات (ما يجب تنظيمه)، والهياكل والممارسات (العمليات الداخلية) والمخرجات (المزايا التنظيمية النسبية) وبيّنت بأن هناك منطق logic يميز جمعيات أصحاب الأعمال مختلف تماماً عن ذاك الذي يميز النقابات العمالية.

وأظهر البحث أن هناك فروقات كبيرة في جميع هذه العوامل (المدخلات، والعمليات الداخلية، والمزايا التنظيمية النسبية أو المخرجات) بين الجمعيات التي تمثل أصحاب الأعمال والنقابات العمالية مما ينعكس على الصراعات بين الطبقتين.

فهناك خصائص مختلفة في السلعة التي يتم تبادلها في سوق العمل (أي "قوة العمل labor") ينجم عنها تباين بين الطبقتين، وبدوره فإن هذا التباين بين الطبقتين يسفر عن اختلافات كامنة في منطق العمل الجماعي (ممارسات الرابطة). بالمحصلة فإن تباين المدخلات والممارسات داخل النقابات العمالية عنها في جمعيات أصحاب الأعمال من نواحٍ عديدة يجعل التعبير عن المصالح المشتركة وتشكيلها والدفاع عنها أكثر صعوبة بالنسبة للأولى منها بالنسبة للثانية. وخلصت هذه الدراسة إلى استنتاج أن ما يميز هذين النوعين من الروابط ليس حجمها بل اختلافات هيكلية بين طبقتين تؤدي إلى اختلافات في ممارسات الروابط والتحديات التنظيمية والاستراتيجيات.

تناولت إحدى الدراسات التغيرات في جانب جمعيات أصحاب الأعمال التي لا يمكن لتصنيف المصالح حسب الطبقة الاجتماعية أن يفسرها. وبيّنت بأن حجم الشركات الأعضاء هو المعيار الحاسم لاستقرار جمعيات أصحاب الأعمال. وقسّمت الدراسة الجمعيات إلى أربعة أنواع طبقاً لعدد الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة فيها.

كشفت هذه الدراسة عن نمط واضح في ممارسات جمعيات أصحاب الأعمال. فالشركات الكبيرة (أعضاء الجمعية وسواهم) تقوم بالتواصل مع السلطات الحكومية وهذه السلطات (المحلية والوطنية) تقدم لها الدعم. وعلى النقيض من ذلك، فإن الجمعيات التي تضم شركات صغيرة ومتوسطة تخصص معظم مواردها المالية للأنشطة المتعلقة بالأعضاء ولتقديم خدمات لا يمكن أن تنتجها الشركة الصغيرة بمفردها مما يجعل قدرة الجمعية محدودة جداً عندما يتعلق الأمر بالتأثير على القرارات التي تهم الشركات الأصغر حجماً.

الخلاصة

إن الدراسات المختلفة توضّح جلياً أن هناك تباين بين الروابط في قدرتها على التكيف والمحافظة على دورها وتأثيرها في صنع السياسات مردّه إلى عوامل متنوعة سواءً كانت داخلية أم في البيئة المحيطة بهذه الروابط.

من غير المنطقي افتراض أن جمعيات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية متنافسان متساويان في قدرتهما على التأثير على السياسات العامة لأن استدامة الدور المنوط بهذه الروابط كـ"شركاء اجتماعيين" في صنع السياسات العامة رهن بتوفر شروط هيكلية مسبقة هي القدرة على تنسيق السياسات وتنفيذها.

يتنبأ الباحثون بأن قدرة رؤوس الأموال على "الخروج exit" تتزايد مع عولمة الأسواق مما يمنح أرباب العمل خياراً لمواجهة العمل الجماعي العمالي في البلدان الصناعية ويحدّ من تأثير النقابات العمالية في السياسات. ويرجحون أن تتفاقم الفروقات بين الروابط مستقبلاً حيث سيزداد نفوذ الشركات الأكبر حجماً (سواء بشكل فردي أم من خلال الجمعيات التي تمثلها) بينما تستمر معاناة الشركات الأصغر حجماً لتثبيت قدمها ونفوذها في مجال صنع السياسات.

المقر المؤقت لأنشطة الأمانة العامة

ص.ب ١٨٠٠ – عمّان ١١١١٨ – المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٦٤٦٤٣٠٠١ (٩٦٢+) – فاكس: ٦٤٦٤٧٨٥٢ (٩٦٢+)

بريد الكتروني: nhusamy@yahoo.com

المقر الإقليمي في جمهورية مصر العربية

المعادي – عمارات المقاولون العرب – عمارة 2 متوسط شقة 21

ص ب ٩٢٠ المعادي ١١٧٢٨ – القاهرة – جمهورية مصر العربية

هاتف:٢٥٢٥٧٦٥٩ (٢٠٢+) فاكس: ٢٥٢٥٨٢٣٣ (٢٠٢+)

بريد الكتروني: afei@link.net

المقر الإقليمي في الجمهورية العربية السورية

صحنايا- اتستراد درعا - ص.ب: ١٤٤٢٩- دمشق- الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٦٧١٢٣١١ (١١)٩٦٣+ فاكس: ٦٧١٢٣١٩ (١١)٩٦٣+

بريد إلكتروني: afei.sy@gmail.com